

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

The effect of commitment of governance rules related to auditing on limit of financial stumbling, and improving market value for corporations listed in Palestine Exchange

إياد سليم زملط

جبر إبراهيم الداعور

جامعة الأزهر - غزة

2019/3/19

تاريخ القبول

2018/10/16

تاريخ الاستلام

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق ودورها في الحد من التعثر المالي، وتحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام مقياس (Brown, et. al., 2004) لقياس درجة التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق، ومقياس z-score لقياس الكفاءة الائتمانية كمقياس عكسي للتعثر المالي، وقد شملت العينة (30) شركة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن نسبة تطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة بلغت (52.5%) وهي نسبة ضعيفة إلى حد ما من تطبيق قواعد الحوكمة، مما يؤكد قلة اهتمام هذه القطاعات بمعايير الحوكمة الخاصة بالتدقيق. كما أظهرت النتائج وجود مساهمة فاعلة لدرجة التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق في الحد من تعثر الشركات وتحسين القيمة السوقية، بناء على ما توصلت إليه الدراسة تم اقتراح بعض التوصيات أهمها: ضرورة وتوعية الشركات بضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة الصادرة من قبل هيئة سوق رأس المال، وجعل تطبيقه إلزامياً لجميع الشركات المدرجة.

Abstract:

This study aimed to know the degree of commitment of corporations listed in PEX of governance rules related to auditing, and its role of limit of financial stumbling and improving the market value for corporations listed in PEX by using analytical descriptive methodology. (Brown, et. Al., 2004)

measurement used to measure the degree of commitment of corporations listed in PEX of governance rules related to auditing. and Z-score measurement used to measure credit efficiency as inverse measure for financial stumbling. The study sample included all investment, industrial, and services corporations listed in PEX and traded since 2012 to 2016, and included (30) corporations. The study reached to many results, the importance were: the ratio of matching of auditing systems for corporations listed in PEX and governance rules was (52.5%) and it is weak ratio, assure that less interest by the corporations of governance rules related to auditing. And there is active contribution for the commitment degree for corporations listed in PEX for governance rules related to auditing in limiting of corporation stumbling and improving market value. The study recommended that: it is essential for Corporations awareness of commitment of governance rules issued by Capital Market Commission and security exchange commission. and require the corporation to apply governance rules for all corporations listed in PEX.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، معايير الحوكمة، تدقيق الحسابات، التعثر المالي، القيمة السوقية.

مقدمة الدراسة

أدت الفضائح المالية للشركات العملاقة، وما نتج عنها من حالات إفلاس وانهار، إلى الحاجة لإعادة النظر في هياكل مجالس الإدارة من وجهة نظر كل من المستثمرين والإدارة والمشرعين والباحثين، إذ تعود أسباب الانهيارات هذه إلى مجموعة من العوامل، أهمها لجوء الإدارة إلى بعض الإجراءات والسياسات المحاسبية سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها أو في مركزها المالي (Ling, 2005)،

لذلك ظهرت حوكمة الشركات كأحد المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال لقدرتها على المحافظة على قوة الشركات ومنعها من التعثر والفشل المالي، بالإضافة إلى إسهامها القوي في حماية الشركات من السلوكيات الخاطئة من خلال العمل حسب النظم والمعايير الواجب اتباعها من قبل إدارة الشركة لحماية حقوق المساهمين، حيث تعددت الاتجاهات الفكرية في أهمية حوكمة الشركات، فمنها ما ذهب إلى أهمية الحوكمة في القطاع العام لما لها من تأثيرات على الاقتصادي الوطني، ومنهم من ذهب إلى أن حوكمة الشركات ذات أهمية بالغة في القطاع الخاص (غزوي، 2010)، من خلال توفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتضمن اختيار سياسات إدارية وقرارات محاسبية مناسبة تنتج تقارير مالية موثوقاً بها خالية من الاحتيال والتضليل (دهمش وأبو زر، 2005)، وذلك من خلال إيجاد جهة إشرافية رقابية تعمل إلى جانب الإدارة،

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

وتتولى مجموعة من المهام منها مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة بما يحقق أهداف الشركة (درويش، 2009).

مشكلة الدراسة

أحدثت الحوكمة تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام، وبيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدور لجنة المراجعة بصفتها أداة من أدوات الحوكمة، التي تهدف إلى زيادة مساءلة مجلس الإدارة، وزيادة فاعلية وظيفة المراجعة واستقلاليتها وخاصة بعد حالات التعثر والانهيار المالي لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية، مثل شركة أنرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة بارمالات في إيطاليا (رضا وأحمد، 2011). ولقد قامت العديد من الدول والهيئات المهنية المحلية والدولية إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إصدار معايير وتوصيات يساهم اتباعها في استعادة الثقة في المعلومات المالية المنشورة، وتفعيل دور لجان المراجعة بما يعزز فاعلية المراجعة الخارجية واستقلاليتها. وقد وضعت هذه المعايير ضمن معايير تطبيق حوكمة الشركات.

من هذا المنطلق انبثقت مشكلة الدراسة التي تدور حول أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وذلك من خلال التساؤلات التالية:

1. هل يسهم الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق في الحد من التعثر المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. هل يسهم الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق في تحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

فرضيات الدراسة

لاختبار التساؤلين الرئيسيين للدراسة تم افتراض ما يلي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق في الحد من التعثر المالي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق في تحسين قيمتها السوقية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الحوكمة ومبادئها المرتبطة بعملية التدقيق ودورها في تحسين أداء الشركات والحد من حالات التعثر المالي لتلك الشركات، إضافة إلى أهمية التدقيق في

تضييق الفجوة المعلوماتية وعدم الثقة بين الادارة والمستثمر ، والذي من شأنها تحسين تقييم المستثمر لأسهم الشركات المدرج في البورصة ، كما يؤمل من هذه الدراسة تشجيع الالتزام بمتطلبات الحوكمة الخاصة بالتدقيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، خاصة أن هذه السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، مما يتطلب توفر الثقة لكل من المستثمرين والمساهمين

أهداف الدراسة

التعرف على درجة التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق ودورها في الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال:

1. التعرف على درجة التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق.
2. قياس الحالة الائتمانية لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للتعرف على احتمالية تعثر الشركات.
3. استخراج القيمة السوقية للشركات للمعلومات المنبثقة من القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.
4. اختبار تأثير التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من تعثر الشركة وتحسين قيمتها السوقية.

الدراسات السابقة

1. دراسة صالح وكسري (2017)، بعنوان: "أثر تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات - دراسة ميدانية في شركة صيدا" هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى تأثير تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، وبالتحديد شركة سيدال في تفعيل حوكمة الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استخدام استبانة تعالج موضوع الدراسة، وزعت على 100 من العاملين بهذه الشركة في وظائف التدقيق والإدارة المالية، والمحاسبة، إضافة إلى الأساتذة المختصين في التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية التدقيق الداخلي وتطبيق حوكمة الشركات، وقد أوصت الدراسة ضرورة الاهتمام بمقاييس التدقيق الداخلي والحوكمة، وإدخالهما ضمن البرامج التعليمية في المعاهد والجامعات وحتى المدارس.
2. دراسة الشيخ، ومحمد (2017)، بعنوان: "كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي وأثره في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على فاعلية التدقيق الداخلي في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية حيث اتضح من خلال البحث والدراسة أن للتدقيق الداخلي دوراً فاعلاً في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية، ومن أهداف الدراسة أيضاً إثبات الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي، في ظل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، هذا وقد تناول أيضاً التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في ظل بيئة مؤسسية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وإبراز دور الحوكمة في التنسيق فيما بينهم، وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج العلمي المعاصر، القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يقوم الباحثان باستقراء ما جاء في الأدب المحاسبي من أبحاث وإصدارات المنظمات ذات الصلة بموضوع البحث، وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها: هو إثبات دور التدقيق الداخلي الفعال في تقييم نظام الرقابية الداخلية، وإظهار التطور الذي حدث لمفهوم التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات، لذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير دور التدقيق الداخلي بالشكل الذي يوضح مدى تأثيره في تقييم الرقابة الداخلية، مع ضرورة إصدار معايير خاصة بحوكمة الشركات.

3. دراسة السعد والنقدي (2016)، بعنوان: "العلاقة بين تمكين لجان المراجعة وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة أداء لجان المراجعة وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة ومديري التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين، وقد ركزت الدراسة على أحد جوانب الرقابة الأساسية والمتمثلة بلجان المراجعة من حيث مفهومها والتطور التاريخي لظهورها في العالم والعناصر التي تمكنها من أداء مهامها ومسؤولياتها بجودة عالية، وعلاقتها بكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع البحث المكون من 55 فرداً، في ثمانية مصارف من المصارف العراقية الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 32 مصرفاً، وقد أظهرت النتائج توفر العناصر اللازمة التي تمكن لجان المراجعة من أداء عملها بجودة عالية وأثرها على كفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي، حيث كان من أهم النتائج وجود علاقة للجان المراجعة وتحسين خطة عمل وظيفة التدقيق الداخلي، ودعم استقلالية وظيفة التدقيق.

4. دراسة الغزالي، (2015) بعنوان: " دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في منع حدوث التعثر المالي، وذلك من خلال قياس درجة تطبيق الشركات المدرجة

في بورصة فلسطين لقواعد الحوكمة من خلال ستة مؤشرات وهي (أنظمة التدقيق المتبعة من قبل الشركات، صلاحيات مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين الداخلية، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، توزيع ملكية الأسهم، السياسات المستقبلية) وقياس احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي من خلال 3 نماذج Springate، Kida، Sherrord. واشتملت الدراسة على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (49) شركة، ولغرض القيام بهذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نسبة تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة، وكذلك درجة التعثر والائتمان لتلك الشركات لعام 2014. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن نسبة التزام الشركات بتطبيق معايير الحوكمة 63.987 % وهي نسبة مقبولة لتطبيق حوكمة الشركات، كما أن أكثر المؤشرات تطبيقاً هو المؤشر الخاص باللوائح والقوانين الداخلية للشركة، ويأتي في المرتبة الثانية المؤشر الخاص بصلاحيات مجلس الإدارة، يليه مؤشر المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي حسب النماذج. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام بورصة فلسطين بعمل مقياس سنوي بمدى التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة، وأن يكون هذا التصنيف متداولاً وميسراً لجميع الأطراف ذات العلاقة.

5. دراسة السرطاوي، عبد المطلب (2013)، بعنوان: "أثر الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الكويتية، ومن ثم دراسة التمايز بينها في مستوى التطبيق، كما هدفت إلى دراسة أثر الحاكمية المؤسسية في تحسين أداء الشركات الكويتية المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم، بالإضافة إلى دراسة هذه العلاقة في ظل اختلاف حجم الشركة، ودرجة مديونيتها، ونوع نشاطها. تضمنت عينة الدراسة على (96.5%) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وبواقع (222) شركة موزعة على تسعة قطاعات اقتصادية، أشارت نتائج الدراسة الوصفية إلى وجود تطبيق بمستوى متوسط وذي دلالة إحصائية لشروط الحاكمية المؤسسية في سوق الكويت المالي، ولم يكن هناك تمايز بين الشركات الكويتية في تطبيق الحاكمية المؤسسية، أما الدراسة التطبيقية فقد أشارت إلى تأثير الحاكمية المؤسسية في مؤشر واحد من مؤشرات الأداء المالي، وهو القيمة السوقية المضافة، وتأثيرها على جميع مؤشرات الأداء التشغيلي، بينما لم يكن لها دور في معدل العائد على الاستثمار كمؤشر على الأداء المالي، والعائد على السهم العادي كمؤشر على أداء الأسهم، ولم تجد الدراسة أثراً للحاكمية المؤسسية في الأداء في ظل اختلاف حجم الشركة، ومديونيتها، ونوع نشاطها، ماعداً أثر الحاكمية في القيمة السوقية المضافة في ظل اختلاف حجم الشركة؛ وبناءً على هذه

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطوير دليل ومؤشر للحاكمية المؤسسية في سوق الكويت المالي، والرقابة على تطبيق مبادئها من قبل الجهات المنظمة والمشرقة على عمل السوق، مع جملة من التوصيات الأخرى بشأن الدراسات المستقبلية

6. دراسة كيرزان (2013)، بعنوان: "مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة)"

هدف البحث إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة، وبيان ما إذا كانت هناك فروقات حول المساهمة في التطبيق بين مصارف القطاع الخاص ومصارف القطاع العام. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين العاملين في تلك المصارف، واستخدم الاستبيان لجمع البيانات الأولية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة. ولكنها بصورة أكبر في بنوك القطاع الخاص، وأنه لا يوجد إشراف كامل لإدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة، ولا يضمن التدقيق الداخلي حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المصارف العامة، وإنما إشراف وحماية بدرجة متوسطة وأوصت الدراسة بضرورة إصدار التشريعات المناسبة للمصارف العامة لترقى إلى سويتها في المصارف الخاصة، وحث الإدارات العليا في البنوك العامة على دعم دوائر التدقيق الداخلي واعطائها الصلاحيات اللازمة، وأن تكون تبعيتها للجان التدقيق لضمان استقلاليتها لتحقيق إشراف مناسب على فعالية ممارسة الحوكمة في المصارف العامة.

7. دراسة (Rashid. et. al., 2013)، بعنوان: "Characteristics and Performance of Audit Committee Among Listed Government Linked Companies in Malaysia"

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وعوائد الأسهم خلال فترتين، الفترة الأولى في عام (2006) قبل تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الماليزية، والتي طبقت في العام 2007، والفترة الثانية في العام 2009، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تحسن في متوسط عوائد الأسهم في عام 2009 مقارنة بعام 2006 بمقدار 14.09% بالرغم من أنه ليس عائداً كبيراً للسهم، إلا أنه يظهر تحسناً بعد تطبيق قواعد حوكمة الشركات والتي جعلت المستثمرين أكثر اطمئناناً للاستثمار في هذه الشركات، كما أظهرت النتائج أن خصائص لجان المراجعة لا تؤثر على عوائد الأسهم في عام 2006، حيث أظهر النموذج أنه لم يتأثر بدرجة كبيرة،

8. دراسة خضير (2012)، بعنوان: أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية".

هدفت هذه الدراسة إلى الربط بين حوكمة الشركات وحدث زيادة في القيمة السوقية للأسهم، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وزعت على عينة من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لدراسة آثار بعض أليات الحوكمة في قياس القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تعظيم القيمة السوقية للشركة هو أهم أهداف الحوكمة، ولا يمكن الوصول لهذا الهدف إلى بوضع معايير من شأنها ضبط وتحسين الأداء، وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات العراقية بالقواعد الأساسية لحوكمة الشركات، خصوصاً الشفافية والاستقلالية والعدالة والمسؤولية، وإلزامها بمدى تطبيقها لهذه المعايير ضمن تقاريرها السنوية.

9. دراسة (Abernathy et al. , 2011)، بعنوان: " Audit Committee Expertise and Financial Analysts' and Investors' Ability to Anticipate Future Earnings

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة ودقة توقعات المحللين، وذلك من خلال اعتبار الخبرة المالية متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (واحد) إذا كان هناك خبير مالي محاسبي في لجنة المراجعة و (صفر) بخلاف ذلك، كما استخدم للدلالة على دقة توقعات المحللين القيمة المطلقة السالبة لخطأ التوقع مقسومة على سعر السهم في السنة السابقة $t-1$ أي الفرق المطلق السلبى بين الأرباح المتوقعة والفعلية مقسوماً على سعر السهم، وقد أظهرت النتائج أن توقعات المحلل لأرباح للشركات مع وجود عضو لجنة مراجعة من ذوي الخبرة المالية المحاسبية كانت أكثر دقة وأقل تشتتاً، كما أن وجود الخبير المحاسبي بلجنة المراجعة يحسن جودة التقارير المالية.

10. دراسة (Lisic et al. , 2011)، بعنوان: " Audit Committee Financial Expertise and Restatements : The Moderating Effect of CEO Power

هدفت الدراسة إلى فحص علاقة خصائص لجنة المراجعة (حجم واجتماعات والخبرة المالية للجنة المراجعة) بإعادة إصدار التقارير المالية، حيث تم قياس الخبرة المالية بمتغير وهمي يأخذ (واحد) إذا كان هناك خبير مالي واحد على الأقل في لجنة المراجعة و (صفر) بخلاف ذلك، وتم قياس الحجم بعدد المديرين في اللجنة، كما تم قياس الاجتماعات بعدد اجتماعات اللجنة خلال السنة، ولقياس جودة التقارير المالية تم استخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا أعادت الشركة إصدار قوائمها المالية و (صفر) بخلاف ذلك، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وحدث إعادة إصدار التقارير المالية، كما أظهرت وجود علاقة سلبية بين

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

حجم لجنة المراجعة وحدث إعادة إصدار التقارير المالية، إضافة إلى وجود علاقة سلبية بين اجتماعات لجنة المراجعة وحدث إعادة إصدار التقارير المالية.

11. دراسة (Huang & Thiruvadi , 2010) ، بعنوان: " Audit Committee

"Characteristics and Corporate Fraud

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم واجتماعات والخبرة المالية للجنة المراجعة) بإعداد تقارير مالية احتيالية، حيث تم قياس الخبرة المالية بعدد الخبراء الماليين في اللجنة ، وتم قياس الحجم بعدد أعضاء لجنة المراجعة، كما تم قياس الاجتماعات بعدد الاجتماعات التي تم عقدها خلال العام، ولقياس جودة التقارير المالية تم استخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) في حالة وجود احتيال و(صفر) بخلاف ذلك، وقد استخدمت الدراسة الشركات التي وقع عليها دعاوى قضائية مرتبطة باحتمال وجود تقارير مالية احتيالية كمؤشر لاحتتيال الشركات، وذلك من خلال نموذج Bonner et al., 1998 . وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومنع الاحتيال، كما لم يؤثر عدد أعضاء اللجنة معنوياً على منع الاحتيال، بينما يرتبط الخبر المالي باللجنة معنوياً بمنع الاحتيال الخبرة المالية للجنة المراجعة وحدث إعادة إصدار التقارير المالية، كما أظهرت وجود علاقة سلبية بين كل من (حجم لجنة المراجعة، واجتماعاتها) وحدث إعادة إصدار التقارير المالية.

12. دراسة (Baxter, 2010)، بعنوان: " Factors associated with the quality

"of audit committees

قامت هذه الدراسة بتحديد العوامل المؤثرة على مؤشرات جودة لجان المراجعة، حيث تم دراسة تأثير تشكيل مجلس الإدارة ومستوى نشاط وفعالية مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة، والرافعة المالية (متمثلاً في معدلات الديون)، والملكية الإدارية على مؤشرات جودة لجان المراجعة المتمثلة في استقلالية اللجنة والخبرة المحاسبية والخبرة القانونية ومستوى نشاط وفعالية وحجم لجان المراجعة، وتم تحليل التقارير السنوية لعينة مكونة من 200 شركة مسجلة في البورصة الأسترالية لعام 2001، وتم تجميع بيانات عن عدة مؤشرات لجودة لجان المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين مؤشرات جودة لجان المراجعة وخصائص مجلس الإدارة، مما يجعله المؤثر الأساس على جودة لجان المراجعة، بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين مؤشرات جودة لجان المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، والرافعة المالية (متمثلاً في معدلات الديون)، والملكية الادارية للأسهم.

13. دراسة (He. et. al., 2009)، بعنوان: " Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence "

هدفت هذه الدراسة إلى تجميع نتائج الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين جودة التقارير المالية والجهات المخولة بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وتلخيصها. وقد ركزت الدراسة على مكونين اثنين هما خصائص المجلس ولجنة التدقيق، وقد أشارت النتائج إلى أن استقلال مجلس الإدارة يعزز من جودة التقارير المالية، كما أن توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق تدعم بشكل فعال إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية.

14. دراسة (Persons, 2009)، بعنوان: " Audit committee characteristics and earlier voluntary ethics disclosure among fraud and no-fraud firms "

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق والإفصاح الطوعي المبكر عن المتطلبات الأخلاقية، وقد تضمنت عينة الدراسة الشركات التي صنفت من قبل لجنة الأوراق المالية الأمريكية بأنها تقوم بإعداد تقارير مالية احتيالية وذلك قبل أن تصبح قواعد الأخلاقيات التي تضمنها قانون Sarbanes-Oxley، وتلك الشركات المماثلة لها من حيث الخصائص ولم تصنف كسابقاتها، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات الإفصاح الطوعي عن المتطلبات الأخلاقية أقل مقارنة بمستويات الإفصاح الإلزامي الحالي، كما بيّنت نتائج التحليل أن الشركات التي كانت تفصح اختياريًا بوقت مبكر عن المتطلبات الأخلاقية كان لديها لجان تدقيق تتمتع باستقلالية أكبر وعدد أعضاء واجتماعات سنوية أكثر.

15. دراسة (Stanciu, 2008): بعنوان " Internal Audit Approach in Banks "

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الجديد للتدقيق الداخلي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبازل II، ومدى أهمية التدقيق الداخلي لتطبيق المتطلبات الدولية المتعلقة بهما في ظل البيئة التنظيمية الجديدة. وشملت الدراسة البنوك التجارية الرومانية في مدينة بوخارست، حيث استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وبيّنت الدراسة أن إدارة البنك مسؤولة عن متابعة ومراقبة تطبيق متطلبات بازل II تبعاً لجميع أنواع المخاطر، ولذلك فإن مهمة التدقيق الداخلي تتضمن تقييم مستوى المخاطر ومراقبة كفاءة تطبيق تلك المتطلبات بما فيها الحد الأدنى لرأس المال، وكذلك تقييم مدى مطابقة التنظيم الداخلي مع متطلبات اتفاقية بازل. وكانت نتيجة الدراسة أن جودة واحترافية وشمولية ومهارة المراجعة الداخلية يُعتبر هاماً لتحقيق استجابة الإدارة لمبادئ الحوكمة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والتعثر المالي يتبين أن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة أثر قواعد الحوكمة والتدقيق على أداء الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، والحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية وكذلك استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، ومنها من تناول العلاقة بين الحوكمة والتدقيق ولكنها لم تتناول دور قواعد الحوكمة ومدى تأثيرها في منع حدوث التعثر المالي. إلا أن دراسة (الغزالي، 2015) قد تشابهت في الهدف مع الدراسة الحالية وإن كانت الدراسة الحالية قد خصصت محوراً واحد من محاور الحوكمة وهو التدقيق، كما أنها شملت متغيراً مستقلاً آخر وهو القيمة السوقية، لذلك تتميز هذه الدراسة بأنها من أوائل الدراسات التي تبحث في مدخل مهم، وهو دور قواعد حوكمة الشركات الخاصة بالتدقيق في منع حدوث التعثر المالي. وتتميز هذه الدراسة بكونها تستعرض أهم المؤشرات التي يتم استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات، وتحديد المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها عند التنبؤ بالتعثر المالي، ومن ثم تحديد دور قواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق في منع حدوث التعثر المالي، والتخفيف من آثاره التي يمكن أن تؤدي إلى إفلاس الشركة.

ثانياً: الإطار النظري

حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات مكانة خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص بل على المجتمع بأسره، حتى عدت إحدى متطلبات الإدارة الناجحة والدواء الشافي لعدة فقدان ثقة المستثمرين، وقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الالتزامات المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، نتيجة الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة، بالإضافة إلى غياب النزاهة والشفافية والمساءلة والافتقار إلى الحوكمة.

وتواجه الشركات الفلسطينية، مثل باقي الشركات العالمية، تحديات كبيرة تتعلق بموضوع تطبيق نظام فعال للحوكمة يتيح لها الاندماج بالاقتصاد العالمي بشكل سلس، ولا يتم ذلك إلا من خلال زيادة الوعي لدى الشركات بضرورة تطبيق قواعد الحوكمة.

مفهوم حوكمة الشركات

لا يوجد إجماع في الأدبيات على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، فقد قامت العديد من المنظمات العالمية المهنية وغير المهنية بتقديم شرح لمفهوم حوكمة الشركات، فعرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في

أعمالها". (Alamgir, 2007)، ويعتبر مفهوم حوكمة الشركات الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أكثر مفاهيم حوكمة الشركات انتشاراً وقبولاً بين الأطراف المهتمة بقضية حوكمة الشركات حيث تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح (OECD, 2004).

أما معهد المدققين الداخليين IIA فقد عرفها بأنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من قبل ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير الإشراف على المخاطر، وإدارتها ومراقبتها والتأكد من كفاية الضوابط الرقابية لإنجاز أهداف الشركة والمحافظة على قيمتها من خلال الحوكمة (IIA, 2003). حيث يؤكد هذا التعريف على الدور الرقابي في تحقيق أهداف الشركة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة وألياتها. أما لجنة Cadbury البريطانية فقد عرفت في تقريرها الصادر عام 1992 بأنها: "النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة".

ومن أهم التعاريف التي قدمت لحوكمة الشركات، تعريف الباحث الفرنسي (Pige, 2010) الذي يرى أن حوكمة الشركات هي: "مجموعة الآليات التي تسعى لتقييد واقع نشاط المؤسسة بأهدافها المسطرة، وكذلك تعريف الباحث الكندي (Rezaee, 2010) الذي يحدد مفهوم حوكمة الشركات على أنها "مجموعة التفاعلات بين إدارة الشركة ومساهميها من أجل تخفيض احتمالات مشاكل الوكالة الناجمة عن تعارض المصالح بين الإدارة وملاك الشركة".

ويتبين من خلال التطرق إلى تعريف حوكمة الشركات في أعلاه، تعدد وجهات النظر إليها من قبل مختلف الباحثين والمهتمين، وكذلك من قبل المجالس واللجان ذات الصلة. ويمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها "النظم التي تحدد وتحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين، إلخ) من أجل ضمان رفع مستوى الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة مما ينتج عنه تعظيم لفائدة المستثمرين على المدى الطويل، ودفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات".

خصائص حوكمة الشركات

تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، وهي:

الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح. ويتحقق الانضباط بوجود عدة مفاهيم منها وجود الحافز لدى الإدارة في الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة وتزويد المساهمين بمعلومات صحيحة والتقويم السليم لحقوق الملكية ورأس المال، ولابد من إدراج مدى تطبيق الحوكمة في التقرير

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

السنوي، وتوزيع الفائض من النقد على المساهمين، واستخدام الديون لعمليات التوسع في المشاريع التي تعود بالعائد على الشركة (سوليفيان، 2003).

الشفافية: تعتبر الشفافية العنصر الأساسي في الحوكمة، لأنها تتضمن مفاهيم متعددة مثل نزاهة التقارير المالية والإفصاح والصراحة (أمين، 2007)، وتلتزم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي وأداء الشركة في التوقيت المناسب والدقة التامة (محمد، 2008).

وتتحقق الشفافية من خلال نشر التقارير السنوية والربع سنوية في الوقت المناسب، والإفصاح عن النتائج والمعلومات السوقية بشكل فوري دون تسريبها، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، ومن أجل سلامة تحقيق الشفافية يجب توفير قنوات يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى الإدارة العليا (سوليفيان، 2003).

الاستقلالية: يُعد تحقيق الاستقلالية من القواعد الرئيسة لتطبيق الحوكمة، وقد ركزت الحوكمة على تحقيق استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الخارجيين، ووجود لجان مجلس الإدارة مستقلة عن عمل الإدارة التنفيذية، مثل لجنة الترشيحات، لجنة المراجعة، لجنة المكافآت والتعويضات والرواتب، ولجنة الإدارة التنفيذية (سوليفيان، 2003).

المساءلة: يسمح نظام الحوكمة بمساءلة مجلس الإدارة أمام المساهمين، ومراقبة الإدارة، وتقديم النصائح والإرشادات لمجلس الإدارة في كيفية وضع الاستراتيجيات والأهداف (محمد، 2008). ولتحقيق ذلك لابد من وجود آليات فعالة تسمح بمساءلة الموظفين ومعاينة الأعضاء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وتحقيق الشفافية وعدالة التعامل في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة (سوليفيان، 2003).

المسؤولية: ويقصد بها "توفير هيكل واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومحاسبة مجلس الإدارة ومنخذي القرار عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين" ويقع على عاتق مجلس الإدارة القيام بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وقيامهم بالتدقيق الفعال على أداء العاملين. ولا بد من وجود لجان مراجعة ترشح المراجعين الخارجيين وتشرف على عملهم وتشرف كذلك على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية (ريحاوي، 2008).

العدالة: يتم تحقق العدالة من خلال المعاملة العادلة للمساهمين، وخاصة مساهمي الأقلية، وتقديم كافة المعلومات المطلوبة للمساهمين سواء بحضور الاجتماعات أو التزامهم بنتائجها، والتصويت سواء بالحضور شخصياً أو بالتوكيل، وألا يتجاوز مجموع نسبة المساهمين الحاكمة عن 40% من الشركة (سوليفيان، 2003).

المسؤولية الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية تعني الالتزام الذاتي والقانوني، وعلى الإدارة عند وضع استراتيجيتها أن تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية إلى جانب المسؤولية الاستثمارية، لأن المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة وتحقيق رضا الزبائن يعزز من مكانة المنظمة في المجتمع (www.socpa.org).

ويمكن ملاحظة أن كافة الخصائص التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات من شأنها تحقيق الهدف الرئيس من قواعد الحوكمة، وهي حماية أصحاب المصالح، وزيادة الثقة بينهم وبين إدارة الشركة. ويمكن القول بأن التكامل بين خصائص الحوكمة السابقة سيساعد الشركات على تحقيق الهدف من وجود الحوكمة، مما ينتج عن ذلك زيادة ثقة المستثمرين في الشركة، وجذب الاستثمارات الجديدة.

العلاقة بين التدقيق والحوكمة

من أهم مبادئ الحوكمة تكوين مجلس الإدارة للجنة تدقيق مستقلة بمعايير معينة حيث تعد لجنة التدقيق هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، والمتكوّنة من الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس، وينبغي النظر إلى تكوين لجان التدقيق على أنه تطوير لعملية التدقيق في معناها الواسع، فهذه اللجان يمكن أن تدعم موضوعية ومصداقية إعداد التقارير المالية، كما يمكن أن تساعد المدراء التنفيذيين في الوفاء بمسؤولياتهم، وتدعم وتقوي دور المدراء غير التنفيذيين، وتدعم استقلالية المدققين وتحسن من أعمال التدقيق، وتحسن الاتصال بين المدراء والمدققين والإدارة، بالإضافة إلى ذلك تساعد في إيجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة، ويمكن اعتبارها أداة مفيدة ومعاونة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء المنشأة وتسيير نشاطها (السقا ومذثر، 2002).

وقد وضع معهد المدققين الداخليين مادة في موقعه على الانترنت عن التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق بأنهما يعملان معاً نحو أهداف مشتركة كما يلي (حماد، 2007):

"إنّ مهام ومسؤوليات وأهداف لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي هما توأمان بوسائل عديدة، وبالتأكيد فإنّه مع زيادة حجم مسؤولية المنشأة، فإنّ أهمية لجان التدقيق والتدقيق والعلاقة بينهما سوف تزيد أيضاً، فلجنة التدقيق لها مسؤوليات رئيسية في التأكد من أنّ الآليات داخل المنشأة تؤدّي وظيفتها بصفة مستمرة وبوضوح، وإحدى هذه الآليات القويّة والمتناغمة هي علاقة التعاون مع التدقيق الداخلي، ومعهد المدققين الداخليين في نشرته عن وضع لجان التدقيق قد خطا خطوة نحو رفع مستوى نوع العلاقة، بما يساعد لجان التدقيق والتدقيق الداخلي على العمل معاً نحو تحقيق الأهداف المشتركة".

ولطالما كان وضع الضوابط الرقابية الصحيحة والتأكد من عملها هو قلب الحوكمة المؤسسية. وبناءً عليه، عادةً ما تكون لدى المؤسسات أنظمة متعددة المستويات للضوابط الرقابية. وعادةً ما يوجد أول مستوى داخل كل إدارة حيث تضمن إجراءات العمل وجود ضوابط رقابية بهدف تقليل مجال الأخطاء

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

وسوء الإدارة. فيما يحصل الرئيس التنفيذي على تطمينات بأن ضوابط الرقابة الداخلية كافية وتعمل بشكل جيد من خلال وظيفة التدقيق الداخلي. ولكن لأن المسؤولية النهائية عن الحوكمة في المؤسسة تقع على عاتق مجلس الإدارة، فإن تأسيس لجنة تدقيق فعالة يعد أداة رئيسية يمتلكها المجلس للإشراف على ما إذا كانت المؤسسة تعمل بنظام حوكمة جيد، وأن الأرقام والمعلومات التي ترفع إلى المجلس والتي تُرسل إلى أصحاب المصلحة الآخرين دقيقة وجديرة بالثقة. وعلى الجانب الآخر، يتطلع مالكو الأسهم إلى التأكد من أن أموالهم ومصالحهم مصونة، وأن الأنظمة المتعددة داخل شركاتهم كافية وتعمل كما ينبغي. وبالتالي، يعينون مدققاً خارجياً يقيم تلك الأنظمة ويصدر توصيات أو تطمينات إلى المالكين.

حوكمة الشركات والوقاية من التعثر المالي

التضارب الطبيعي للمصالح بين مختلف الأطراف في الشركة، إضافة إلى محاولات التأثير على تقرير مدقق الحسابات من خلال محاولة إغرائه برفع قيمة أتعاب الخدمات الاستشارية المقدمة، هذا مع قيام الشركات بربط حوافز الإدارة بقيمة الأسهم، وذلك من خلال منح مجلس الإدارة والعليا حوافز في صورة أسهم أو خيارات أسهم، ليقصر بذلك انشغال الإدارة على محاولة رفع القيمة السوقية للأسهم مرة بمعاملات حقيقية، وأخرى بالاستناد إلى صور الغش والتدليس في التقارير المالية والتلاعب في السياسات المحاسبية، للتأثير على البيانات المالية، وذلك بالاستناد إلى مختلف آليات الغش، مما يؤدي مستقبلاً إلى انهيار هذه الشركات، مما يتطلب ذلك ضرورة الاستعانة بآليات وأطر حديثة للرقابة تضمن تفعيل عمليات الشفافية و المساءلة، وقد توصل Miglani وآخرون من خلال الدراسة التي قاموا بها إلى أن تبني بعض آليات الحوكمة هو أمر مفيد للشركات، والذي يتمثل في تقليل تعرضها للتعثر المالي وحماية الشركة من التعثر المالي، حيث إن وجود مستوى أعلى من المديرين التنفيذيين، ووجود أعضاء لجنة التدقيق والمراجعة، يقلل من إمكانية حدوث التعثر المالي (Miglani, et. al., 2015).

تُعد الحوكمة وسيلة رقابية فعالة من شأنها الكشف، بل وتجنب الاختلالات الهيكلية في الشركات التي منها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية، فضلاً عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركات، والتي تؤدي إلى افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للشركات في الأسواق المالية، وحماية حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة، إذ إن مبادئها تعمل على تجنب الأزمات المختلفة قبل وقوعها، فهي علاج حقيقي ووقائي للمؤسسات. إذاً فحوكمة الشركات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين

من أجل الحد من التصرفات السلبية للإدارة، وفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع، وتحافظ على استمرارية الشركة (يوسف، 2013).

علاقة الحوكمة بالقيمة السوقية

إن انفصال الملكية عن الإدارة في شركات المساهمة العامة، والسعي الدائم من قبل الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية، ولو على حساب أهداف الشركة وملاكها، في ظل عدم وجود معايير وقواعد للحد من هذه التصرفات والتجاوزات من شأنه الانعكاس سلباً على القيمة السوقية للأسهم، مما يؤثر في ثروة الملاك، وأصحاب المصالح (خضير، 2012).

تحدث الشفافية والمساءلة الواردة ضمن قواعد ومبادئ حوكمة الشركات نوعاً من الثقة في القوائم المالية تسهم في قدرة المستثمرين تقدير قيمة أسهم ببساطة ضمن معلومات موثوقة خالية من التدليس، مما يجعل التزام الشركات بمعايير الحوكمة يؤدي إلى إقبال المستثمرين على الاستثمار في أسهمها بشكل أفضل (Bebchuk et., al, 2004)، وقد أصدر مركز بحوث المسؤولية الاستثمارية عدداً من البنود تركز على الحوكمة والقيمة السوقية لحملة الأسهم، وتتضمن هذه البنود المحددات القانونية لحقوق حملة الأسهم في التصويت، والحد من قدرة كبار حملة الأسهم على فرض تفضيلاتهم على الإدارة ومجلس الإدارة كضمان لاستقلاليتها، وغيرها من البنود التي لها تأثير كبير في القيمة السوقية للشركة (خضير، 2012).

وبعد دراسة العلاقة بين الحوكمة والقيمة السوقية من خلال البحوث والدراسات التي تناولت هذه المواضيع، يمكن القول إن وضع مبادئ وقواعد حوكمة لابد أن يأخذ بعين الاعتبار توفر الأساس السليم لأداء جيد ومستدام مما يعظم ثروة الملاك وتحسين القيمة السوقية لأسهم الشركة.

منهجية الدراسة

حيث إنه قد تم تحديد جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة مسبقاً من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة التي تسعى إلى التعرف على أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي، وتحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. فقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والتي يبلغ عددها 49 شركة حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين (www.p-s-e.com). وتبين أن هذه الوحدات موزعة على خمسة قطاعات، وهي قطاع الاستثمار، قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع الخدمات، وقطاع الصناعة، وقد تم الحصول على كافة القوائم المالية الخاصة بهذه

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

الشركات عن الفترة (2012-2016) من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين (www.p-s-e.com)، والجدول التالي يبين توزيع مجتمع الدراسة على القطاعات الاقتصادية.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين التي تنطبق عليها الشروط التالية:

1. مدرجة في بورصة فلسطين منذ العام 2012م.
 2. توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2012 ولغاية 2016 م.
 3. يتم تداول أسهمها من سنة 2012 إلى 2016.
 4. لديها حركة تداول لم تنقطع خلال الفترة 2012 إلى 2016.
 5. لا يتبع قطاع البنوك أو التأمين لخضوعهما لقوانين خاصة، وتشكيلة خاصة في الهيكل التمويلي، مما يؤثر على كفاءتهما الائتمانية.
- وبالتالي كانت العينة النهائية التي تم إجراء الدراسة عليها تتكون من (30) شركة، والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية.
- ويوضح جدول رقم (1) أن أكبر القطاعات تمثيلاً في عينة الدراسة هما "قطاع الصناعة" بنسبة 36.667%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 33.333%، وهذا يتناسب مع نسبتهما الفعلية في المجتمع، كما أن 30.000% من "قطاع الاستثمار".

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الاقتصادي

القطاع الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
قطاع الخدمات	10	33.333
قطاع الصناعة	11	36.667
قطاع الاستثمار	9	30.000
المجموع	30	100.000

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في قياس قواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق ويوضح جدول (2) مستوى تطابق كل أنظمة التدقيق المتبعة من قبل كل شركة من شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة، حيث تم اعتماد محور التدقيق الوارد ضمن مقياس الحوكمة الموضوع من قبل (Brown, et. al., 2004)، وذلك من خلال دراسة التقارير الإدارية

المصرح بها من قبل الشركات المدرجة. ويتبين من خلال هذا الجدول أن أكثر القطاعات التزاماً بتطابق أنظمة التدقيق مع قواعد الحوكمة هو قطاع الخدمات، حيث بلغت نسبة التطابق أنظمة التدقيق المتبعة من قبل كل شركة من شركات هذا القطاع مع قواعد الحوكمة (56.5%)، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الاستثمار حيث نال نسبة تطابق (47.2%) مع قواعد الحوكمة، يليه الصناعة بنسبة (45.5%) مما يؤكد قلة اهتمام هذه القطاعات بمعايير الحوكمة الخاصة بالتدقيق، مما يستدعي وجود قوانين ملزمة من هيئة سوق رأس المال بتطبيق هذه المعايير من قبل كافة الشركات كشرط لإدراج أسهمها في البورصة.

جدول رقم (2): مستوى تطبيق قواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق من قبل شركات المساهمة العامة

المدرجة في بورصة فلسطين

رمز الشركة	القطاع	العملة	السنة					الوسط الحسابي للقطاع	الوسط الحسابي للشركة
			2012	2013	2014	2015	2016		
C1	قطاع الاستثمار	USD	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	55.0%	25.0%
C2	قطاع الاستثمار	USD	75.0%	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%	55.0%	50.0%
C3	قطاع الاستثمار	USD	75.0%	75.0%	50.0%	50.0%	50.0%	60.0%	50.0%
C4	قطاع الاستثمار	JD	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%
C5	قطاع الاستثمار	USD	75.0%	75.0%	25.0%	25.0%	25.0%	45.0%	25.0%
C6	قطاع الاستثمار	USD	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
C7	قطاع الاستثمار	USD	75.0%	50.0%	50.0%	50.0%	75.0%	60.0%	50.0%
C8	قطاع الاستثمار	USD	50.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	30.0%	25.0%
C9	قطاع الاستثمار	USD	50.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	30.0%	25.0%
C10	قطاع الخدمات	USD	100.0%	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%	60.0%	50.0%
C11	قطاع الخدمات	JD	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
C12	قطاع الخدمات	JD	50.0%	25.0%	50.0%	25.0%	25.0%	45.0%	25.0%
C13	قطاع الخدمات	USD	75.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	95.0%	100.0%
C14	قطاع الخدمات	USD	75.0%	25.0%	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%
C15	قطاع الخدمات	JD	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	20.0%	0.0%
C16	قطاع الخدمات	JD	25.0%	25.0%	0.0%	0.0%	0.0%	10.0%	0.0%
C17	قطاع	JD	25.0%	25.0%	75.0%	25.0%	25.0%	35.0%	25.0%

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

رمز الشركة	القطاع	العملة	السنة					الوسط الحسابي للقطاع
			2012	2013	2014	2015	2016	
	الخدمات							
C18	قطاع الخدمات	JD	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%
C19	قطاع الخدمات	JD	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
C20	قطاع الصناعة	JD	45.0%	25.0%	50.0%	75.0%	25.0%	50.0%
C21	قطاع الصناعة	JD	60.0%	25.0%	50.0%	75.0%	75.0%	75.0%
C22	قطاع الصناعة	JD	50.0%	25.0%	50.0%	50.0%	50.0%	75.0%
C23	قطاع الصناعة	JD	20.0%	25.0%	25.0%	25.0%	0.0%	25.0%
C24	قطاع الصناعة	JD	15.0%	0.0%	0.0%	25.0%	25.0%	25.0%
C25	قطاع الصناعة	USD	50.0%	50.0%	75.0%	75.0%	50.0%	0.0%
C26	قطاع الصناعة	JD	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%
C27	قطاع الصناعة	JD	20.0%	0.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%
C28	قطاع الصناعة	USD	55.0%	50.0%	50.0%	50.0%	50.0%	75.0%
C29	قطاع الصناعة	USD	35.0%	25.0%	25.0%	25.0%	50.0%	50.0%
C30	قطاع الصناعة	JD	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%	75.0%

المتغير التابع:

اشتملت هذه الدراسة متغيرين تابعين هما:

التعثر المالي:

يتمثل المتغير التابع الأول لهذه الدراسة بالتصنيف الائتماني لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين كمقياس لاحتمالية تعثر الشركة، ولقياس التصنيف الائتماني للشركات المكونة لعينة الدراسة تم استخدام (نموذج Z-Score) والتي أجمعت معظم الدراسات على كفاءته لهذا الغرض كدراسة (الغصين، 2004) ودراسة (الدغيم وآخرون، 2006) ودراسة (شاهين، 2010) وغيرها، لذلك فقد تم استخراج النسب المالية اللازمة لهذه النماذج من القوائم المالية لتلك الشركات التي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية المنشورة لبعض الوحدات الاقتصادية، والمواقع الالكترونية لبعض مؤسسات الوساطة والسمسرة، إضافة إلى المراسلة عبر (الفاكس) والاتصال

المباشر مع بعض المديرين الماليين للوحدات الاقتصادية المدرجة. والموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين.

بعد أن تم استخراج النسب المالية اللازمة لقياس التصنيف الائتماني لشركات المساهمة المكونة لعينة الدراسة، تم استخدامها في الوصول للتصنيف الائتماني حسب نموذج Z-Score تم استخدام النموذج التالي:

$$z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.99X_5$$

حيث:

X_1 : رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 : الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X_3 : صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_4 : القيمة السوقية لأسهم الشركة / إجمالي الالتزامات

X_5 : صافي المبيعات / إجمالي الأصول

والجدول رقم (3) يوضح التصنيف الائتماني حسب (نموذج Z-Score) لكل شركة من الشركات في كل سنة من سنوات الدراسة:

جدول رقم (3): قيمة Z - Score لعينة الدراسة

رمز الشركة	القطاع	العملة	السنة				
			2012	2013	2014	2015	2016
C1	قطاع الاستثمار	USD	0.703	0.928	0.878	0.854	0.869
C2	قطاع الاستثمار	USD	2.248	2.548	-1.041	2.577	2.539
C3	قطاع الاستثمار	USD	2.684	3.076	1.841	2.745	2.717
C4	قطاع الاستثمار	JD	42.080	61.589	58.323	66.128	66.080
C5	قطاع الاستثمار	USD	0.781	-0.160	0.127	0.204	0.266
C6	قطاع الاستثمار	USD	46.237	65.802	17.207	23.416	22.485
C7	قطاع الاستثمار	USD	1.593	3.124	2.870	3.224	2.987
C8	قطاع الاستثمار	USD	0.991	0.638	0.352	0.935	0.615
C9	قطاع الاستثمار	USD	0.703	0.928	0.878	0.854	0.869
C10	قطاع	USD	5.117	8.217	11.437	7.576	8.613

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

رمز الشركة	القطاع	العملة	السنة				
			2012	2013	2014	2015	2016
	الخدمات						
C11	قطاع الخدمات	JD	4.032	4.246	3.068	3.295	1.539
C12	قطاع الخدمات	JD	0.873	3.217	2.359	1.436	1.416
C13	قطاع الخدمات	USD	2.362	1.743	1.947	4.215	4.050
C14	قطاع الخدمات	USD	1.184	1.311	0.397	1.008	2.495
C15	قطاع الخدمات	JD	0.510	0.553	0.678	0.607	0.443
C16	قطاع الخدمات	JD	1.221	0.992	0.635	0.556	1.085
C17	قطاع الخدمات	JD	1.911	1.648	1.512	1.341	1.538
C18	قطاع الخدمات	JD	1.265	2.023	1.801	2.552	3.607
C19	قطاع الخدمات	JD	1.047	0.793	0.646	0.836	1.137
C20	قطاع الصناعة	JD	2.881	3.980	4.222	1.452	1.831
C21	قطاع الصناعة	JD	4.323	4.100	5.110	4.589	3.592
C22	قطاع الصناعة	JD	15.814	15.678	14.700	15.380	15.880
C23	قطاع الصناعة	JD	1.686	1.205	0.384	-1.075	0.954
C24	قطاع الصناعة	JD	2.548	2.332	1.240	1.268	1.125
C25	قطاع الصناعة	USD	2.317	3.737	3.944	4.098	4.752
C26	قطاع الصناعة	JD	4.357	3.983	3.391	4.425	5.877
C27	قطاع الصناعة	JD	1.043	1.127	1.132	0.890	0.985
C28	قطاع الصناعة	USD	4.349	5.453	5.885	4.586	4.623
C29	قطاع الصناعة	USD	2.179	2.349	2.003	2.591	2.858
C30	قطاع الصناعة	JD	3.474	4.534	4.729	5.377	5.066

والجدول رقم (4) يوضح التصنيف الائتماني لشركات المساهمة العامة المكونة لعينة الدراسة حسب (نموذج Z-Score). ويلاحظ من الجدول أن الكثير من الشركات صنفت متعثرة، حيث إن الجدول يحتوي على 150 معلمة لـ 30 شركة خلال 5 سنوات، منها 66 معلمة متعثرة، و 57 غير متعثرة، بينما باقي المعلمات 27 معلمة مضللة، أي أن 44% من شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على الأقل تعاني من حالة تعثر اقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى الوضع الاقتصادي الفلسطيني المتأثر بالحصار الإسرائيلي، كل ذلك يجعل التصنيف الائتماني لهذه الشركات منخفضاً.

جدول رقم (4): التصنيف الائتماني لعينة الدراسة

رمز الشركة	القطاع	العملة	السنة				
			2012	2013	2014	2015	2016
C1	قطاع الاستثمار	USD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C2	قطاع الاستثمار	USD	مضللة	مضللة	متعثرة	مضللة	مضللة
C3	قطاع الاستثمار	USD	مضللة	ناجحة	مضللة	مضللة	مضللة
C4	قطاع الاستثمار	JD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة
C5	قطاع الاستثمار	USD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C6	قطاع الاستثمار	USD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة
C7	قطاع الاستثمار	USD	متعثرة	ناجحة	مضللة	ناجحة	مضللة
C8	قطاع الاستثمار	USD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C9	قطاع الاستثمار	USD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C10	قطاع الخدمات	USD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة
C11	قطاع الخدمات	JD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	متعثرة
C12	قطاع الخدمات	JD	متعثرة	ناجحة	مضللة	متعثرة	متعثرة
C13	قطاع الخدمات	USD	مضللة	متعثرة	مضللة	ناجحة	ناجحة
C14	قطاع الخدمات	USD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	مضللة
C15	قطاع الخدمات	JD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C16	قطاع الخدمات	JD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

رمز الشركة	القطاع	العملة	السنة				
			2012	2013	2014	2015	2016
C17	قطاع الخدمات	JD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C18	قطاع الخدمات	JD	ناجحة	مضلة	متعثرة	مضلة	متعثرة
C19	قطاع الخدمات	JD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C20	قطاع الصناعة	JD	مضلة	مضلة	متعثرة	ناجحة	مضلة
C21	قطاع الصناعة	JD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة
C22	قطاع الصناعة	JD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة
C23	قطاع الصناعة	JD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C24	قطاع الصناعة	JD	مضلة	مضلة	مضلة	مضلة	مضلة
C25	قطاع الصناعة	USD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	مضلة
C26	قطاع الصناعة	JD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة
C27	قطاع الصناعة	JD	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة	متعثرة
C28	قطاع الصناعة	USD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة
C29	قطاع الصناعة	USD	مضلة	مضلة	مضلة	مضلة	مضلة
C30	قطاع الصناعة	JD	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

يوضح الجدول رقم (5) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لكل شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والذي يتضح من خلاله أن قطاع الخدمات يحقق أكبر نسبة للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بمتوسط (1.243)، ويمكن إرجاع ذلك لاحتوائها على أكبر شركات البورصة سواء شركة الاتصالات أو الكهرباء، يليه قطاع الصناعة بمتوسط (1.070)، حيث تعتبر من أقل القطاعات مخاطرة، ما يزيد من قيمتها السوقية، أما أقل القطاعات تحقيقاً لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية هو قطاع الاستثمار بمتوسط (0.837) وهي من القطاعات الأكثر مخاطرة مما يخفض قيمتها السوقية .

جدول رقم (5): القيمة السوقية إلى الدفترية لعينة الدراسة

الرمز الشركة	القطاع	العملة	السنة					الوسط الحسابي للقطاع
			2012	2013	2014	2015	2016	
0.837	قطاع الاستثمار	USD	0.454	0.648	0.635	0.556	0.540	0.567
	قطاع الاستثمار	USD	1.138	0.601	0.619	0.603	1.060	0.804
	قطاع الاستثمار	USD	0.806	0.839	0.831	0.925	0.822	0.845
	قطاع الاستثمار	JD	1.732	1.653	1.661	1.850	1.960	1.771
	قطاع الاستثمار	USD	0.724	0.626	0.698	0.549	0.559	0.631
	قطاع الاستثمار	USD	1.008	0.973	1.033	0.841	0.755	0.922
	قطاع الاستثمار	USD	0.721	1.053	0.974	0.969	0.982	0.940
	قطاع الاستثمار	USD	0.555	0.533	0.438	0.448	0.472	0.489
	قطاع الاستثمار	USD	0.454	0.648	0.635	0.556	0.540	0.567
1.243	قطاع الخدمات	USD	0.928	0.917	0.901	0.997	0.992	0.947
	قطاع الخدمات	JD	1.478	1.519	1.436	1.345	1.182	1.392
	قطاع الخدمات	JD	0.726	1.280	1.135	1.073	1.100	1.063
	قطاع الخدمات	USD	1.028	1.077	0.792	0.772	0.953	0.924
	قطاع الخدمات	USD	1.165	1.237	1.954	1.276	1.317	1.390
	قطاع الخدمات	JD	0.786	0.921	0.793	0.869	0.881	0.850
	قطاع الخدمات	JD	0.948	0.860	0.938	1.041	0.862	0.930
	قطاع الخدمات	JD	0.791	0.691	1.206	0.741	0.779	0.842
	قطاع الخدمات	JD	1.078	1.103	1.117	1.081	0.949	1.066
	قطاع الخدمات	JD	2.908	2.880	2.930	3.146	3.293	3.031
1.070	قطاع الصناعة	JD	0.627	0.843	0.677	0.698	0.658	0.701
	قطاع الصناعة	JD	0.455	0.468	0.488	0.500	0.503	0.483
	قطاع الصناعة	JD	1.495	1.506	1.565	1.632	1.489	1.538
	قطاع الصناعة	JD	0.996	1.030	0.761	2.565	3.414	1.753

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

رمز الشركة	القطاع	العملة	السنة					الوسط الحسابي للشركة	الوسط الحسابي للقطاع
			2012	2013	2014	2015	2016		
C24	قطاع الصناعة	JD	0.313	0.331	0.530	0.550	0.500	0.445	
C25	قطاع الصناعة	USD	1.495	1.389	1.740	1.627	1.701	1.590	
C26	قطاع الصناعة	JD	1.440	1.146	1.147	1.080	1.223	1.207	
C27	قطاع الصناعة	JD	0.466	0.522	0.502	0.482	0.590	0.512	
C28	قطاع الصناعة	USD	1.001	0.882	0.897	0.791	0.503	0.815	
C29	قطاع الصناعة	USD	0.805	0.938	0.839	0.967	1.010	0.912	
C30	قطاع الصناعة	JD	1.960	2.017	1.910	1.696	1.494	1.815	

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بإدارة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من تعثر الشركات.

تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة تطابق أنظمة واحتمالية تعثرها (المؤشر العكسي للتصنيف الائتماني)، ويوضح الجدول رقم (6) أن العلاقة مع التصنيف الائتماني موجبة مما يعني أن العلاقة بين كل من درجة تطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة والتصنيف الائتماني طردية، وحيث إن التصنيف الائتماني مؤشر عكسي للتعثر المالي تصبح العلاقة مع التعثر المالي عكسية، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما. ويمكن إرجاع هذه العلاقة العكسية إلى أن تطبيق نظام تدقيق متوافق مع قواعد الحوكمة، يخفض من حالات الغش المالي ويجعل الأرقام المالية المعلن عنها من قبل هذه الشركات أكثر واقعية ومصداقية، مما يحد من احتمالية تعثرها.

جدول رقم (6): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط

لأثر تطابق أنظمة التدقيق مع قواعد الحوكمة في الحد من تعثر الشركات

أنظمة التدقيق وتعثر الشركات	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
المقدار الثابت	-1.293	-0.642	0.522
تطابق أنظمة التدقيق مع قواعد الحوكمة	13.481	4.003	0.000

$Y = -1.293 + 13.481x_1$			
معامل الارتباط	0.313	معامل التحديد	0.098

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المعدل = 0.098، وهذا يعني أن 9.8% من تخفيض حالات تعثر الشركات (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة تطابق أنظمة التدقيق مع قواعد الحوكمة (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار $T = 4.003$ ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة تطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة تخفيض حالات تعثر الشركات، ورفع تصنيفها الائتماني وذلك وفق معادلة الانحدار التالية: $Y = -1.293 + 13.481x_1$

وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الأولى، وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة على الحد من تعثر الشركات عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام إدارة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق في تحسين القيمة السوقية.

تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة تطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة والقيمة السوقية لأسهمها، ويوضح الجدول رقم (7) أن العلاقة موجبة، مما يعني أن العلاقة بين كل من درجة تطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة والقيمة السوقية لأسهمها طردية، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما. ويمكن إرجاع هذه العلاقة الطردية إلى أن تطبيق نظام تدقيق متوافق مع قواعد الحوكمة، يخفض من حالات الغش المالي ويجعل الأرقام المالية المعلن عنها من قبل هذه الشركات أكثر واقعية ومصداقية لدى المستثمرين، مما يزيد من إقبالهم على تداول أسهمها، ويزيد من القيمة السوقية لهذه الأسهم وفق قاعدة العرض والطلب.

جدول رقم (7): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط

لأثر تطابق أنظمة التدقيق مع قواعد الحوكمة على القيمة السوقية

أنظمة التدقيق والقيمة السوقية	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
المقدار الثابت	0.648	6.996	0.000
تطابق أنظمة التدقيق مع قواعد الحوكمة	0.782	5.052	0.000

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

$Y = 0.648 + 0.782x_1$			
0.147	معامل التحديد	0.384	معامل الارتباط

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المعدل = 0.147، وهذا يعني أن 14.7% من التغير في القيمة السوقية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة تطابق أنظمة التدقيق مع قواعد الحوكمة (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار $T = 5.052$ ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة والقيمة السوقية لأسهمها، وذلك وفق معادلة الانحدار التالية: $Y = 0.648 + 0.782x_1$

وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الثانية، وعليه يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة في تحسين القيمة السوقية عند مستوى دلالة 0.05.

النتائج

بناء على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من تحليل لبيانات الدراسة، واختبار الفرضيات، فإنه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1. بلغت نسبة تطابق أنظمة التدقيق لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة (52.5%) وهي نسبة ضعيفة إلى حد ما من تطبيق قواعد الحوكمة، مما يؤكد قلة اهتمام هذه القطاعات بمعايير الحوكمة الخاصة بالتدقيق.
2. أظهر قطاع الخدمات أكبر درجة تطابق مع قواعد حوكمة الشركات، يليه قطاع الاستثمار، فالصناعة.
3. فسر التزام إدارة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة 14.7% من التغير في القيمة السوقية، و9.8% من الحد من حالات تعثر الشركات، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للالتزام بإدارة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحوكمة على كل من (الحد من تعثر الشركات وتحسين القيمة السوقية).

بناء على ما توصلت إليه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

1. العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة، مع العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.
2. العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة، وضرورة توعية الشركات بضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة الصادرة من قبل هيئة سوق رأس المال، وجعل تطبيقه إلزامياً لجميع الشركات المدرجة.
3. ضرورة قيام المؤسسات المعنية كسلطة النقد، ووزارة الاقتصاد، وبورصة فلسطين بدور رقابي فاعل على الشركات المدرجة في البورصة، لضمان التزام هذه الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة. مع إصدار تعليمات خاصة بالحوكمة بدلاً من الإرشادات، لتأخذ طابع الإلزام في التطبيق، وكذلك دراسة خيار الإفصاح عنها بشكل أكثر دورية، كالتقارير نصف السنوية.

أثر الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بالتدقيق على الحد من التعثر المالي وتحسين القيمة السوقية...

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أمين، لطفي (2007)، "دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

حماد، طارق عبد العال (2007)، "حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف- المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر.

خضير، ريم (2012)، "أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 32، ص ص 299-318، ص ص 302 - 255.

درويش، محمد (2009)، دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية- دراسة ميدانية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

دهمش نعيم، أبو زر عفاف (2005)، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية، عرض وتحليل، المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأهلية، عمان/الأردن.

رضا، سامح وأحمد رياض (2011)، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، 43-66.

ريحاوي، مها، (2008) الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين التعليمات حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 24، العدد الأول.

السرطاوي، عبد المطلب (2013)، بعنوان: "أثر الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت المالي"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (20)، العدد

(2)

- السعد، فاطمة والنقدي، هالة (2016)، "العلاقة بين تمكين لجان المراجعة وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة البصرة، المجلد 8، العدد 16، 99 : 140
- السقا، السيّد أحمد، ومدثر طه أبو الخير (2002)، "مشاكل معاصرة في التدقيق"، *كلية التجارة*، جامعة طنطا.
- سوليفيان جون، شكولينكوف، ألكسندر (2003)، "حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين" إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر.
- الشيخ، علي ومحمد، علي (2017)، "كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي واثرة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية* . المجلد (2)، العدد (4)، ص ص 118-128.
- صالح، يزيد وكسري، رشيد (2017)، "أثر تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات - دراسة ميدانية في شركة صيدال"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية*، العدد (7)، مجلد 2، 2-12.
- الغزالي، رامي (2016)، "دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
- الغزوي، حسين، (2010)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- كيرزان، فانت حنا (2013)، "مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة)"، جامعة دمشق، *مجلة المنارة*، مجلد (19)، العدد (4)، ص ص 85-121.
- محمد، سليمان (2008)، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين"، *الدار الجامعية*، الإسكندرية، مصر.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة. غرفة التجارة الأمريكية - واشنطن، ترجمة سمير كريم، دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات، 2003، ص217.
- يوسف، محمد طارق، (2009)، "حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق"، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, *a conference organized by the Egyptian Banking Institute*, Cairo, May 7 –8
- Allen N., Bjorn, Christian, (2012). The Roles of Corporate Governance in Bank Failures During the Recent Financial Crisis.
- OECD,(2004), The Organization for Economic Co-operation and Development Principles of Corporate government, A BOARDROOM PERSPECTIVE, Publication Service, France.
- PIGE, Benoit, (2010), Ethique et governance des organizations, Paris, France.
- Rezaee, Zabihollah, Riley, Richard, (2010), Financial Statement Fraud, Prevention & Detection 2nd edition, John Wiley & Sons Inc, New Jersey.
- Rashid R. M., Abdul Rahim R., Yahya N., and Othman R., 2013, Characteristics and Performance of Audit Committee Among Listed Government Linked Companies in Malaysia, International Journal of Finance and Accounting, Vol. 2, No. 2, pp 120-124.
- Lisic , L. L. , Neal , T. and Zhang , Y. , 2011 , " Audit Committee Financial Expertise and Restatements : The Moderating Effect of CEO Power " , School of Management , George Mason University , January , P.P. 1 – 37 .
- Abernathy , J. L. , Kang , T. and Krishnan , G. V. , 2011 , " Audit Committee Expertise and Financial Analysts' and Investors' Ability to Anticipate Future Earnings " , School of Accounting , Spears School of Business , Oklahoma State University , July 4 , P.P. 1 – 43 .
- Baxter, Peter (2010), " Factors associated with the quality of audit committees " , Pacific Accounting Review 22(1):57-74
- Black, Bernard.Jang, Hasun G. and Kim, Wochang,"Does Corporate Governance Predict Firms Market Value", Evidence from Kovia, 2004, (Uwww.ssrn.comU).
- He, Luo, Labelle, Réal, Piot, Charles, Thornton, Daniel, Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality:

- Review and Synthesis of Empirical Evidence, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 1, Issue 2, 2009.
- Huang , H. and Thiruvadi , S. , 2010 , " Audit Committee Characteristics and Corporate Fraud " , International Journal of Public Information Systems , www.ijpis.net , P.P. 71 – 82 .
- Persons, Obeua, Audit committee characteristics and earlier voluntary ethics disclosure among fraud and no-fraud firms, International Journal of Disclosure and Governance, vol.6, iss.4, 2009, pp 284-297.
- Stanciu, Victoria. 2008 Internal Audit Approach in Banks, Faculty of Accounting and Management Information Systems, Bucharest-Romania.
- Kalbers, Lawrence P. Audit Committees and Internal Auditors, Internal Auditor, Dec., Vol.49, 1999, p.38. www.findarticles.com.